محضر جلسة

لجنة المالية والميزانية

تاريخ الجلسة: 23 ديسمبر2024

جدول الأعمال:

ـ الاستماع إلى ممثلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق التمويل المبرم بتاريخ 12 جويلية 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمتعلق بالمساهمة في تمويل المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي "DINAMO" عدد 2024/76.

الحضورات:

عدد أعضاء اللجنة الحاضرون: (15) عدد أعضاء اللجنة المعتذرون: (00)

عدد أعضاء اللجنة الغائبون: (00)

توقيت افتتاح وختم الجلسة:

- الافتتاح: الساعة 13:00
- الختم: الساعة 15:00

مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة، يوم 23 ديسمبر 2025 للاستماع إلى ممثلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق التمويل المبرم بتاريخ 12 جويلية 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمتعلق بالمساهمة في تمويل المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي "DINAMO" **عدد 2024/76.**

وفي تدخله، ذكّر السيد الوزير بمكونات المشروع وكلفته وجدواه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث أنه سيوفّر بنية تحتية ملائمة على غرار خزانات المياه وتعزيز الربط بين مناطق الإنتاج والأسواق ودعم المشاريع الصغرى والمتوسطة. كما أنه سيساهم في تثبيت السكان في المناطق الريفية الجبلية والمناطق الحدودية ويحسّن الظروف المعيشية للأسر الريفية ويعزّز دور المرأة الريفية لتمكينها اقتصاديا واجتماعيا ويعزز كذلك التعليم والصحة ويشرك المجتمع المحلي في التنمية على مستوى التخطيط والتنفيذ والمتابعة ويقلّص الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية، كما سيكون له تأثير على البيئة بالتقليل من التغيرات المناخية على الزراعات.

وخلال النقاش، أكّد النواب دعمهم ومساندتهم للمشاريع ذات الطابع التنموي وخاصة في المناطق الريفية، ودعوا إلى الترفيع في حجم الاعتمادات المخصصة لمثل هذه المشاريع وإيلائها العناية والاهتمام اللازم علاوة على تعميم هذه المشاريع لتشمل كذلك المناطق الصحراوية. وبيّنوا في المقابل أنّ عديد المشاريع في المناطق الريفية لم تحقق الأهداف المرجوة وخاصة منها التنموية وهو ما لم يمكّن من تثبيت السكان في تلك المناطق.

واستفسروا عن وجود دراسة دقيق تتعلق بالفئات والعائلات المستهدفة بالمشروع وهل تم القيام بمشاريع لفك عزلتهم. ودعوا في نفس الإطار إلى فتح ورشات حوار ونقاش مع متساكني المناطق المعنية لمعرفة حاجياتهم الفعلية ومشاغلهم وبلورة استراتيجية واضحة في الغرض قبل إقرار مشاريع في مجال التنمية الفلاحية المندمجة. وتعرضوا لأهمية عنصر المتابعة والتقييم للمشاريع على غرار تلك المتعلقة بالبحيرات الجبلية لتجميع المياه.

وبخصوص الشروط المالية للقرض، اعتبر بعض النواب أنّها مقبولة لكن مدة السداد بـ35 سنة ستضرّ بالأجيال القادمة وذكروا أنّ المعدل العام لسنوات الخلاص لا يجب أن يتجاوز 25 سنة. واعتبر البعض الآخر أنّ أجل إنجاز هذا المشروع على مدى 8 سنوات يعتبر طويلا وستتضاعف الكلفة ولن يمكّن من الحد من ظاهرة النزوح من المناطق الجبلية.

كما استوضحوا حول بعض المسائل الأخرى ذات العلاقة بالقطاع الفلاحي على غرار منظومات الإنتاج في عدد من المناطق وتأثير سنوات الإجاحة على المائدة المائية ونقص الماء الصالح للشرب في عديد المناطق الفلاحية وتهيئة المسالك الفلاحية وتأثير التغيرات المناخية على الخارطة الفلاحية وتسوية وضعية عملة الحضائر في الفلاحة قصد القضاء على التشغيل الهش وإنصاف هذه الفئات.

وفي تفاعله مع استفسارات السادة النواب وبخصوص تشريك المتساكنين لتشخيص واقع هذه المناطق الجبلية وضبط أولوياتها، أكد السيد الوزير أنّ هذا المشروع هو حصيلة عمل تشاركي مع كافة الأطراف المتدخلة وخاصة الجهات المنتفعة حيث تمّ تنظيم أيام مفتوحة واستشارات مع المواطنين بعدة جهات على غرار منطقة نفزة.

وبالنسبة للشروط المالية للقرض، بيّن أنّ مدة سداد القرض معقولة ولا تثقل كاهل الأجيال القادمة خاصة وأنّ مدة الإمهال 7سنوات ونصف.

وأفاد السيد رئيس ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي أنّ المشاريع المندمجة تتطلب تفعيل دور المنتفعين بالمشروع عبر إحداث لجان تنموية لتسهيل عملية التخاطب مع المتساكنين وتشريكهم في إعداد مخططات التنمية على مستوى كل عمادة وكذلك تمكينهم من متابعة الإنجاز والتقييم السنوي لهذه المشاريع. وبيّن أنّ هذا المشروع أخذ بعين الاعتبار الاستراتيجية المستقبلية للديوان في الجوانب الفنية والتصرف وغير ذلك، وأثنى بالمناسبة على المشاريع التنموية التشاركية للديوان.

وبيّن ممثل الوزارة أنّ امتداد المشروع على 8 سنوات مرتبط بإمكانيات الإدارة وطريقة تنفيذ المشروع. وبخصوص المواجل موضوع هذا المشروع، أفاد أنّه يتم إنجازها وإحداثها بمساهمة عينية من المنتفع وهي توفر مياه الشرب والري.

هذا وقدم السيد الوزير في خاتمة الجلسة أجوبة وتوضيحات عن أسئلة واستفسارات تقدم بها بعض النواب تهم التنمية الفلاحية في بعض الجهات وخاصة مناطق التنمية الفلاحية المندمجة.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري